

محضر الجلسة التاسعة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 22 ربيع الأول 1439هـ (11 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

بناء على طلب الحكومة الرامي إلى تأجيل الجلسة الصباحية إلى هذه الجلسة المسائية، وذلك لارتباط السيد وزير الاقتصاد والمالية بنشاط ملكي في هذا الصباح، إلا أن السيد وزير الاقتصاد والمالية مازال إلى حد الساعة مرتبط بنشاط ملكي.

وبما أن الأجل الدستوري ينتهي هذا اليوم للتصويت على مشروع القانون المالي، لذا فنحن مضطرين لعقد هذه الجلسة في غياب السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حاضر معنا لينوب عن السيد وزير الاقتصاد والمالية في إطار التضامن الحكومي.

وبناء على هذا الطارئ، اجتمع مكتب مجلس المستشارين ثم ندوة الرؤساء صبيحة هذا اليوم، وتداولوا في كيفية ترتيب الوقت الزمني لهذه الجلسة، وقد توصل المكتب وندوة الرؤساء إلى مقترحين، المجلس اللي غادي يختار أحد من هاذين المقترحين:

المقترح الأول، إمكانية الدراسة والتصويت وتفسير التصويت في جلسة واحدة من الآن حتى الساعة السادسة والنصف، وذلك إعطاء للجزء الأول ساعة ونصف ثم نرفعو الجلسة باش نعطيو الفرصة للجان الدائمة باش يصوتوا على الميزانيات الفرعية في حدود نصف ساعة، ثم نلتحقو هنا في الساعة الخامسة بالضبط للدراسة والتصويت على الجزء الثاني.

وأعتقد - وهذا رأي ديال المكتب وكذلك ندوة الرؤساء - أن ساعة ونصف كافية للدراسة والتصويت، فكذلك اتفقت ندوة الرؤساء على أن تفسير التصويت، الأغلبية غادي ينوب عليهم واحد المنسق ديال الأغلبية

هو الوحيد الذي سيتكلم ربحا للوقت؛

أما إلى ما درناش هاذ السيناريو وما درناش الاقتصاد في الوقت، فسنكون مضطرين لعقد جلستين، جلسة دبا ونرفعوها في السادسة والنصف، كايين جلسة مشتركة بيننا وبين مجلس النواب، حتى تنتهي الجلسة ديال مجلس النواب نرجعو مرة أخرى لعقد جلسة ليلية، وللمجلس الموقر له كامل الصلاحية للاختيار بين هذا الاقتراح والاقتراح الثاني.

وإلى امشينا اقتصدنا في الوقت ربحا للوقت فإننا سنكتفي بجلسة واحدة، اللي غادي نكملها في الساعة السادسة والربع، إن شاء الله.

إذن، نستأنف عملنا في هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي.

الباب الأول: الأحكام المتعلقة قبل الموارد العمومية.

المادة 1، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقبل الشروع في مناقشة التعديل، أذكر بقرار المكتب واتفاق ندوة الرؤساء على تخصيص دقيقتين كحد أقصى لتقديم كل تعديل في هذا مشروع القانون المالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يروم إلى أن تشارك الحكومة البرلمان في كل ما يتعلق بالمالية، أي أنه يتم إخبار البرلمان، لجنتي المالية في كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، بإقدامها على الاستدانة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول، غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل = 19؛

المعارضون للتعديل = 40؛

المتنعون: لا أحد.

إذن التعديل مرفوض.

المادة 7، كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8، غادي نعرض للتصويت مواد المدونة العامة للضرائب المضمنة بالمادة 8 في مشروع القانون المالي والتعديلات الواردة عليها حسب البنود الثلاثة التي تتألف منها، في هذه المادة كين بزاف ديال التعديلات، غادي نبدأو، بالأول روماني، والذي يتضمن المواد التالية:

المادة II روماني، من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون:

المادة 8 ولكن فيها.. إيه كما عدلتها اللجنة، إبيه الأول روماني فيه II روماني وفيه III روماني، غادي نبدأو بالأول روماني:

المادة 4- II روماني من المدونة الضرائب:

الموافقون: أنا كنعقول لك المادة II-4 روماني، راه عندكم المحاضر، عندكم القانون المالي، عندكم مشروع القانون المالي:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8 كما عما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19 ورد بشأنها تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الكلمة لأحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 19 تعديل يروم إلى الإبقاء على المادة كما هي حاليا في مدونة الضرائب، وذلك بالأسعار النسبية عوض الأسعار التصاعدية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

أنا الأول، أنا اللي درت هكذاك الأول، إذن التعديل مرفوض.

غادي نعرض المادة الأولى للتصويت.

الموافقون = 41؛

المعارضون = 19؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 2، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الاتجاه إشراك لجنتي البرلمان بكل الإجراءات اللي كنقوم بها الحكومة، لأنه البرلمان يجب أن تكون له الكلمة فيما يتعلق بالتسيير المالي للدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون على التعديل = 19؛

المعارضون للتعديل = 41؛

المتنعون: لا أحد.

إذن المجلس يعارض التعديل.

غادي نعرض المادة 2 للتصويت.

الموافقون: لا، أكثر من 41، الاستقلال كيصوت.

الموافقون = 40؛

المعارضون = 19؛

المتنعون = لا أحد.

المادة 3، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4، كما عدلتها ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5، كما جاءت ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6، كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

السيد رئيس الجلسة:

الآن غادي نعرض التعديل على المجلس للتصويت:

الموافقون على التعديل = 22؛

المعارضون للتعديل = 44؛

المتنعون: لا أحد.

إذن التعديل مرفوض.

المادة 20 من المدونة العامة للضرائب كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28-III من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56 من المدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من فريق

الإتحاد المغربي للشغل، الكلمة لأحد أعضاء الفريق لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يخص المادة ديال المعاشات. نظرا لضعف المعاشات وحفاظا

على القدرة الشرائية للمتقاعدين، نطلب حذف المعاشات من تحديد الأجور

والدخل المعتمدة في حكمها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والجمعية المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

غير مقبول لأن الاشتراكات المدفوعة لصناديق التقاعد لم تكن تخضع

للضريبة على الدخل خلال فترة مزاوله الملزم لحياته المهنية، المعاش الخاضع

للضريبة يستفيد من خصم 40% أو 55% قبل فرض الضريبة عليه،

والمعاشات تخضع للضريبة على الدخل في جميع الأنظمة الجبائية الدولية.

التعليق غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن استمتم إلى موقف الحكومة من هذا التعديل، غادي نعرض الآن

التعديل على المجلس للتصويت:

الموافقون على التعديل = 29؛

المعارضون = 32؛

المتنعون: لا أحد.

إذن المجلس يعارض التعديل، لا يوافق على التعديل.

المادة 57 من المدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من فريق

الإتحاد المغربي للشغل، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، فليقتض.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا.

تعديل المادة 57 يدخل في إطار الإعفاءات في ظل ارتفاع أثمان المواد

الغذائية، نطلب رفع الحد الأدنى من 20 درهم إلى 50 درهم للإعفاء في ما

يخص كل المأجورين أو القفة عن كل يوم عمل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل الأول، غادي نعرض، أولا غادي نسمع رأي

الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والجمعية المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

غادين على رد التعديل الأول هذا - لأن عندهم جوج تعديلات -

التعديل الأول للتصويت:

الموافقون على التعديل:

أحنا دخلنا. حتى نكملو التصويت عاد نعطيك نقطة نظام. لا، لا شوف

نكملو التصويت ونعطيك التعديل. نقطة نظام ما نعطهاش لك حتى نكملو

التصويت على هاذ المادة.

إذن الموافقون = 31؛

المعارضون للتعديل = 35؛

المتنعون: لا أحد.

إذن التعديل ترفض، غير مقبول.

دابا الآن نقطة نظام.

المستشار السيد عز الدين زكري:

المادة 57 عندنا فيها جوج تعديلات: تعديل يخص المعاشات وتعديل

يخص منحة القفة.

السيد رئيس الجلسة:

وهذاك الشي اللي قلت، قلت التعديل الأول، ودابا نعطيك الكلمة

للتعديل الثاني، ذاك الشي اللي قلت في البداية.

إذن غادي نستمعو إلى تقديم التعديل، تفضل السيد المستشار المحترم،

تقديم التعديل.

بأن الموظفين والأجراء تقتطع لهم هذه الضريبة من المنبع، وبما أن الأجور ظلت جامدة سيساعد هذا التخفيض الضريبي ولو بنسبة ضئيلة للحفاظ على القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير هناك تعديل.. السيد الوزير مازال، غير كين تعديل ديال اللجنة. من ناحية النظام الداخلي هو عندو الأولوية قبل، إذن غادي نعرض التعديل ديال اللجنة هو الأول وعاد نمشيو للتعديل ديال اللجنة.

كين التعديل الذي أدخلته اللجنة، في هذا السيد المستشار، أنا الملف عندي هنا وحافظو بجوج، حافظو، التعديل هنا. غادي نعرض التعديل الذي وافقت عليه اللجنة.

المادة 73:

الموافقون: بالإجماع على التعديل الذي درسته وصادقت عليه بالإجماع اللجنة.

شوف، الله يرضي عليك كين التعديل ديال اللجنة، وكين التعديل ديالكم.

التعديل 73 اللي بنت فيه اللجنة.. شوف الله يرضي عليك، أنا اللي تنسیر وتعرف أشنو تنقول.

أولا المادة 73 وقع فيها تعديل من طرف اللجنة. شوف الله يرضي عليك، راه عندك كلشي الوثائق، كين تعديل أدخلته اللجنة، هاذ التعديل غادي نعروض للتصويت، التعديل ديال اللجنة، راه عندكم.

الكلمة لرئيس اللجنة والمقرر، 73.

المستشار السيد رحال المكاوي:

عندنا التعديل ديال.. ماشي.. خاص نشوفو واش 73 ولا 74.

السيد رئيس الجلسة:

73.

المستشار السيد رحال المكاوي:

هاذيك الضريبة اللي كانت على اللي تيشغلوا في البورصة الشركات اللي تشتغل في البورصة كان تعديل اللي مدة 5 سنوات يتعافوا من الضريبة على الدخل، زادت فيها الحكومة طلبت باش تمر إلى 10 سنوات، غير هو التعديل واش في 74 أنا ما عنديش قدامي الأوراق.

السيد رئيس الجلسة:

لا 73.

المستشار السيد رحال المكاوي:

إلى كان في 73 راه هو هذاك التعديل اللي اتفقنا عليه كاملين في اللجنة وزدناه، هو هذاك.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

هذا تعديل أيضا يخص المعاشات، في إطار المساواة بين المعاشات المدنية والعسكرية وحفاظا على القدرة الشرائية للمتقاعدين، نطالب بالمساواة في معاشات العجز بين المعاشات المدنية والمعاشات العسكرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل هذا للتصويت:

الموافقون على التعديل=31:

المعارضون=35:

الممتنعون: لأحد.

إذن كذلك التعديل مرفوض.

المادة 62 كما جاءت ووافقت عليها اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63-III كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65-II كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66 كما جاءت في اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68 من المدونة العامة للضرائب كما جاءت ووافقت عليها اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69 كما جاءت ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة

لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يهدف إلى تخفيض سعر الضريبة على الدخل بنقطتين بالنسبة لكل شريحة، وأيضا الرفع من 30.000 إلى 36.000 درهم وذلك من أجل عدالة جبائية بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وبالأخص

السيد رئيس الجلسة:

إذن هاذ التعديل الذي وافقت عليه اللجنة هو اللي تتعرض، ثم غادي يأتي التعديل ديالكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

المستشار المحترم قدم التعديل، التعديل في المادة 73 خاصنا نكملو المسطرة بالنسبة لهاذ التعديل، أما التعديل اللي تتكلموا عليه في 73، المادة 73 ما جاتش كاع من ضمن قانون المالية ديال 2018، اللي جا فيها هو تعديلات الفرق، والتعديل الوحيد الذي قدم في هذه المادة هو تعديل الاتحاد المغربي للشغل، بمعنى أننا نستكملو بعدا المسطرة ونصوتو على التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل، وأنداك نشوفو التعديل اللي عندكم السيد الرئيس، أما 73 راه ما كيناش في قانون المالية.

السيد رئيس الجلسة:

شوف، شوف، شوف، أنا قلت لكم في البداية السيد المستشار المحترم لما دخلنا باش ندرسو المادة 73 بدلا نسبقو بالتعديل ديال اللجنة، أنا أعطيت الكلمة وسهوا أعطيت الكلمة للتعديل ديال الفريق، فتراجعت وقلت لكم بأنه التعديل اللي كاين ديال اللجنة، نعرفو الموقف ديال المجلس وعاد نمشيو للتعديل.

إذن هذا التعديل كما وافقت عليه اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن إذا بغيتي تكرر التعديل ديالك وراك قلتيه، دبا بغيتي تكرر التعديل ديالك ولا نعطيو الكلمة للحكومة. السيد الوزير لك الكلمة للرد على التعديل، موقف الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمانوالجمعية المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول. غادي نعرض هاذ التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:

الموافقون = 32؛

المعارضون للتعديل = 38؛

المتنعون: أعتقد لا أحد.

إذن التعديل رفض، غير مقبول.

المادة 82 من المدونة العامة للضرائب كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90 كما جاءت وعدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 91 كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

أما المادة 98 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تيخص السعر العادي على الضريبة على القيمة المضافة، نطلب الرفع من 20% إلى 25% فيما يخص الكماليات ذات الترف الفاحش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمانوالجمعية المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول، دبا غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على هذا التعديل: نفس العدد؛

الموافقون على هذا التعديل = 23؛

المعارضون للتعديل = 40؛

المتنعون = 12.

إذن، المجلس غير موافق على التعديل.

المادة 99 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 105 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 106 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 123 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 164:	المادة 124، كما جاءت من اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 166:	المادة 125 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 169:	المادة 129 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 171:	المادة 130 المادة كما جاءت: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 131: بالإجماع.
كل هذه مواد جات باللجنة كما صادقت هذه اللجنة، احنا نصادق عليها.	المادة 133، كما جاءت من طرف اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 172 كما جاءت من طرف اللجنة:	المادة 135 كما جاءت بها اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 136 كما جاءت بها اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 173:	المادة 138 كما جاءت بها اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 139 كما جاءت بها اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 174:	المادة 144-1- جيم: من المدونة العامة للضريبة كيف جات من طرف اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 145 كيف جات من طرف اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 175:	المادة 149 كيف جات من طرف اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: كذلك بالإجماع.	المادة 150-II، من المدونة العامة للضريبة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 177:	المادة 153 كيف جات: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: كذلك بالإجماع.	المادة 155 كيف جات من طرف اللجنة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 179:	المادة 159 كيف جاءت: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: كذلك بالإجماع.	المادة 161 المكررة-II، من المدونة العامة للضريبة: الموافقون: بالإجماع.
المادة 180:	المادة 162 المكررة-II، من المدونة العامة للضرائب كيف جات: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 183:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 185:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 192:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 210 كذلك كما جاءت بها اللجنة وعدلتها اللجنة:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 211 كما عدلتها اللجنة:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 212 عدلتها اللجنة وكما جاءت في اللجنة وصادقت عليها اللجنة:	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 213:	
الموافقون: بالإجماع.	

لأن تنتساءل كإين واحد السيدة تتصور هنا بكاميرة فيديو غير نسلو واش عندها اعتماد صحفي مرحبا. إلى ما عندهاش اعتماد صحفي خاصنا نعرفو، غير من باب المعرفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

مخزني، شوف هاذيك السيدة. آه؟

شكرا السيد الرئيس، السبي الحلوطي، شكرا على الملاحظة، في محلها. السيد المستشار، وقع للرئاسة سهو نفس السهو الذي وقع مع الاتحاد المغربي للشغل، بدلا أن نبت في تعديل اللجنة هو الأول وعاد نشوفو التعديل ديالكم، هذا خطأ ديالي عتسمحو لي. شكرا، شكرا. إذن المادة 252 عدلتها اللجنة، غادي نعرض التعديل ديال اللجنة للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

الآن التعديل اسمعتو التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

واجب التنبر المحدد في 300 درهم المطبق حاليا لم يطراً عليه أي تغيير منذ قانون المالية لسنة 1984 أي ما يناهز 33 سنة، والرفع من هذا الواجب يقابله من جهة أخرى التخلي عن بعض واجبات التنبر بالنظر لارتفاع كلفة تسييرها، ولهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سمعتو لرأي الحكومة.

الآن غادي نعرض التعديل ديال الكونفدرالية للتصويت:

الموافقون على التعديل = 37؛

المعارضون للتعديل = 42؛

الممتنعون = لا أحد.

إذن التعديل غير مقبول.

غادي ندوزو للمادة 254 من المدونة العامة للضرائب، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 260 كما جاءت بها اللجنة ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 262 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي ننتقلو، طبعا أحنا في المادة الثامنة، غادي ننتقل إلى البند الثاني

روماني.

المادة 14 كما جاءت ووافقت وصادقت عليها اللجنة:

المادة 214:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 219:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 220:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 221:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 222:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 232:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 247:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 249:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 250-VI:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 251:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 252 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

تعديل المجموعة يرمي لإبقاء على 300 درهم كرسوم بالنسبة لجواز السفر، الحكومة جابت بالزيادة 200 درهم في التنبر على جوازات السفر، ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقترح الإبقاء على 300 درهم على اعتبار أن هناك بعض الأسر المتوسطة اللي فيها 4، 5 ديال الأفراد ويغيبوا يديروا جوازات السفر وهي فوق الطاقة ديالهم، لذلك تقترح في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الإبقاء على 300 عوض 500 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير هذا التعديل وقع سهو.. حتى نكمل التصويت عاد نعطيك الكلمة السيد الرئيس.

بالاه، تفضل.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

الموافقون: بالإجماع.
 المادة 12 مكررة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 13 من القانون كما جاءت من طرف اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 14:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 15:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 16:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 17:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 17 مكررة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 17 مكررة مرتين كما جاءت بها اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 18:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 19:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 20:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 20 مكررة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 20 مكررة مرتين:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 20 مكررة 3 مرات:
 الموافقون: بالإجماع.
 الباب الأول من الجزء الأول للتصويت، غادي نصوتو على الجزء الأول
 كامل للتصويت:
 الموافقون = 42؛
 المعارضون = 24؛
 الممتنعون = 13.
 إذن وافق المجلس بالأغلبية على الباب الأول من الجزء الأول.
 دبا الباب الثاني، أحكام تتعلق بالتكاليف.
 المادة 21 من مشروع قانون المالية، كما جاءت بها وصادقت عليها

الموافقون: بالإجماع.
 المادة 113 المكررة والممتدة للمدونة العامة المتممة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 150 كما وافقت عليها اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 169:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 191 المكررة المتممة للمدونة العامة للضريبة كما عدلتها اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 198 المكررة مرتين والمتممة للمدونة العامة للضريبة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 230 مكررة ثلاث مرات والمتممة للمدونة العامة للضرائب كما
 عدلتها اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 234 مكررة ثلاث مرات المتممة للمدونة العامة للضرائب:
 الموافقون: بالإجماع.
 البند الثالث روماني، من المادة 8 من مشروع قانون المالية كما عدلتها
 اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 الآن غادي نصوتو على المادة 8 برمتها بهذه التعديلات اللي وقعت:
 الموافقون = 42؛
 المعارضون لهذه المادة = 24؛
 الممتنعون = 13.
 إذن المجلس يصادق بالأغلبية على المادة 8 من مشروع قانون المالية.
 الآن غادي ننتقلو إلى المادة 9 من مشروع قانون المالية كما وردت علينا
 وصادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 10:
 الموافقون: كذلك بالإجماع،
 المادة 10 مكررة:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 11:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 11 مكررة، ولكن هذه المادة أضافتها اللجنة وصادقت عليها
 اللجنة، غادي نعرضها للتصويت:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 12، هذه عدلتها اللجنة وصادقت عليها اللجنة وأعرضها
 للتصويت:

متقاعدتها، وأن يسمح لهم باستعمال هذه المناصب أسوة بالدفاع الوطني وبوزارة العدل وبوزارة الداخلية والمديرية العامة ل.. بمعنى أنه قطاعي الصحة والتعليم، نظرا لأهميتها يحتفظوا بالمناصب ديال المتقاعدين ديالها ويعاودوا يستعملوهم في السنة المقبلة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة في هاذ التعديل الذي قدمته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في المادة 23.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:
التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 36؛

أنا أكرر الكلام ديال الأمين.

الموافقون على التعديل = 22؛

المعارضون للتعديل = 39؛

المتنعون = 13.

إذن المجلس عارض هذا التعديل.

غادي نعرض المادة 23 من مشروع قانون المالية:

الموافقون = 44؛

المعارضون لهذه المادة = 23؛

المتنعون = 13.

إذن صادق المجلس على المادة 23 بالأغلبية.

غادي نعرض المادة 24 من مشروع قانون المالية كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22 من مشروع قانون المالية ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الذي جاءت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يروم إدراج المناصب المرشحة بالعودة إلى مناصب قارة ضمن المناصب المالية، وإضافة 20 ألف منصب للمناصب المحدثة برسم سنة 2018.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

كلمة أخيرة للمجلس، وغادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 37؛

المعارضون للتعديل = 42؛

المتنعون: لا أحد.

إذن التعديل مرفوض من طرف..

الآن غادي نعرض المادة 22 من مدونة قانون المالية للتصويت:

الموافقون على المادة ككل، ماشي على التعديل، على المادة، ربما يصوتوا

المجلس كله = 37.

إذن وافقت اللجنة على المادة 22.

المادة 23 ورد بشأنها تعديل.. الأمين كيقول لي وأنا كيقول للمجلس،

ربما أنت ما اسمعتيش، آه؟ لا، لا، لا، لا.

الموافقون = 42، المعارضون = 37، وسولني السيد الرئيس السيد

المستشار على تعديل العكس. الموافقون سولني 37 موافق على التعديل،

42 معارض للتعديل، وقلت بأن المجلس عارض التعديل، وهذا مسجل.

إذن المادة 23 من مشروع قانون المالية ورد بشأنه تعديل من مجموعة

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم السيد الرئيس لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يروم إلى تمتيع وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة بمناصب

اللجنة وصادقت عليه اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 4- موارد حسابات التمويل، كما جاءت به اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 5- موارد حسابات النفقات من المخصصات:
 الموافقون: بالإجماع.
 غادي نعرض الآن المادة 40 برمتها للتصويت:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 41 كما جاءت من طرف اللجنة وصادقت عليها:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 42:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 43:
 الموافقون: بالإجماع.
 الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت، كما جاءت به اللجنة:
 الموافقون: بالإجماع.
 غادي نعرض الباب الثالث، ما كاينش تعديل.
 غادي نعاود مرة أخرى نقرا الباب ونسول المجلس، الباب الثالث من
 الجزء الأول للتصويت:
 الموافقون.. ما فيه حتى تعديل ولكن ما عندك ما تدير.
 الموافقون = 57؛
 المعارضون: لا أحد؛
 الممتنعون = 23.
 إذن المجلس صادق على الباب الثالث من الجزء الأول بالأغلبية.
 الآن غادي نعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 68.17
 للسنة المالية 2018، غادي نعروض للتصويت، الجزء الأول:
 الموافقون = 45؛
 المعارضون = 17؛
 الممتنعون = 19.
 إذن وافق المجلس على الجزء الأول من مشروع القانون المالي 2018
 بالأغلبية.
 إذن وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول.
 الآن راه ربحنا تقريبا نصف ساعة اللي ربحنا، غادي ناخذو نصف ساعة
 للذهاب إلى اللجن الدائمة للتصويت على الميزانيات الفرعية، وراه تتعرفوا
 اللائحة فين كل لجنة فين غادي تمشي.
 نقطة نظام الله يرضي عليكم قبل رفع الجلسة.

المادة 30:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 31:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 32:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 33:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 34:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 35:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 36:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 37:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 38:
 الموافقون: بالإجماع.
 المادة 39:
 الموافقون: بالإجماع.
 الآن، غادي نعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:
 الموافقون = 44؛
 المعارضون = 23؛
 الممتنعون = 13.
 إذن، وافق المجلس على الباب الثاني من الجزء الأول بالأغلبية.
 الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف السولة:
 المادة 40 وضمنها الجدول (أ) غادي نعرض هذه المادة للتصويت:
 الموافقون: بالإجماع.
 غادي نعرض للتصويت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:
 الموافقون: بالإجماع.
 غادي نعرض للتصويت الآن موارد الحسابات الخصوصية للخزينة:
 1- موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:
 الموافقون: بالإجماع.
 2- موارد حسابات الانخراط في الهيئات الدولية، إيوا كيقول لي
 الأمين أسيدي، ما فيش تعديل وكما جاءت:
 الموافقون: بالإجماع.
 3- موارد حسابات العمليات النقدية، كما جاءت بها اللجنة ووافقت عليه

يمكن يكون نقاش وما نمشوش في هاذ الاتجاه اللي اتفق عليه المكتب واتفقت عليه ندوة الرؤساء واتفق عليه الجميع.

هذا يسمى العبث في هاذ العملية كلها اللي درنا اليوم، تتسجل في الجبين ديال هاذ المؤسسة بأنها وصمة عار في الجبين ديالنا كاملين، لأن حتى الطريقة والأجوبة ديال الحكومة والنقاش بان ما عمرو كان في هاذ المؤسسة.

السيد رئيس الجلسة:

غير السيد الرئيس، راه في بداية الجلسة قلنا هاذ الشيء، وزير المالية كان يعتقد أنه في الساعة الثالثة غادي يكون حاضر، إلا أن النشاط الملكي مازال ما كملش في ذيك الساعة، دابا مازال راه.. وبالتالي المجلس أحيط علما بهذه الحثيات.

ورفعت الجلسة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

غير في الحقيقة احنا دابا هاذ الشيء درناه (Cocotte minute) اعلاش؟ لأن كان من المفروض نبدأو مع 10 وكان في العلم ديالنا بأن السيد وزير المالية عندو نشاط ملكي، يعني العذر معقول ومقبول، وكان من المفروض أن السيد وزير العلاقات مع البرلمان يواكب هذه الجلسة في العاشرة صباحا، وتأجلت هاذ الجلسة حتى ل 3 باش نديروها بهاذ الشكل وبهاذ الطريقة اللي هي باهتة وتنسيء لهاذ المجلس، مع العلم أن أي وزير من الوزراء اللي في هذه الحكومة كان ممكن نبدأو في ساعات من قبل باش